

الآليات المعتمدة لإعادة الاستقرار المالي لصندوق الوطني للتقاعد

- أ.د بن طلحة صليحة، المركز الجامعي- مرسللي عبد الله- تيبازة
- أ. قادم فاطمة، جامعة الجزائر 03.

تاريخ النشر: 2020/03/30

تاريخ القبول: 2020/02/27

تاريخ الاستلام: 2020/01/27

الملخص:

لقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح المشاكل والآليات المعتمدة لإعادة الاستقرار المالي لصندوق الوطني للتقاعد، بحيث يحتل هذا الأخير مكانة هامة في منظومة الضمان الاجتماعي، فهو يتولى مهمة ضمان والحماية الاجتماعية لفئة المتقاعدين. ولقد توصلنا إلى أن صندوق التقاعد الوطني يعاني من عجز في الفترة الأخيرة، وهذا راجع إلى عدة أسباب تم ذكرها، كما وضحت الدراسة الإصلاحات التي تتدرج ضمن إطار تحسين الوضعية المالية لنظام التقاعد للحفاظ على ديمومته لأجل الوفاء بالتزاماته.

الكلمات المفتاحية: الصندوق الوطني للتقاعد، منحة التقاعد، التوازنات المالية للصندوق.

تصنيف JEL: G23

Abstract:

This study to clarify problems and mechanisms adopted to restore financial stability to the national pension fund, so that the latter has an important place in the social security system, it is the task of ensuring social protection for retired class. We have reached the national pension fund deficit lately, and this is due to several reasons have been mentioned, as I explained to study the reforms within the framework of improving the financial status of the pension system to maintain its lifetime to fulfil his obligations.

Keywords: National Fund for retirement, retirement, the Fund's financial balance.

Jel Classification Codes : G23.

المقدمة:

يعتبر نظام التقاعد جزء من نظام الضمان الاجتماعي ومن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفرد، والتي تختلف من بلد إلى آخر، حيث تحرص الدولة على كفاية هذا الحق لمواطنيها، وفيما يتعلق بالنظام الوطني للتقاعد، فقد أنشأ إبان المرحلة الاستعمارية و تطور بعد الاستقلال إلى غاية 1983، متميزا بتنوع الأنظمة تبعا لتنوع قطاعات النشاط إلى أن جاء توحيد بصدور قوانين الضمان الاجتماعي في جويلية 1983، لم يتوقف النظام الوطني للتقاعد عن التطور ومسايرة الأحداث، حيث عرف عدة تعديلات في منتصف التسعينات بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفت البلاد وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، ورغم العديد من الإصلاحات التي مست هذا الصندوق إلا أنه لا يزال يعاني اختلالات في التوازنات المالية لعدة أسباب لهذا جاءت إشكالية بحثنا كما يلي:

" ماهي الإجراءات والآليات التصحيحية من أجل معالجة المشاكل و العجز الذي يعاني منه الصندوق الوطني للتقاعد؟"

✓ فرضيات البحث:

- 1- العجز الذي يعاني منه الصندوق الوطني ناتج عن ارتفاع عدد المتقاعدين؛
- 2- الدوافع لإدخال الإصلاحات على نظام التقاعد في الجزائر هو معالجة المشاكل المالية التي تعاني منها.

✓ أهمية البحث: يحظى موضوع دراستنا بأهمية اقتصادية واجتماعية فهو يسلط الضوء على الاختلالات التي يعاني منها الصندوق الوطني للتقاعد وكيفية إصلاحها من أجل المحافظة على توازنه وديمومته واستقراره.

✓ أهداف البحث: إلقاء الضوء على صندوق التقاعد الوطني وتحليل المشاكل التي يعاني منها النظام الوطني للتقاعد (اختلال التوازن المالي وإشكالية التمويل)، الارتفاع المستمر للمتقاعدين وتقلص عدد المنخرطين الجدد).

✓ منهج الدراسة: في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي.

✓ تقسيم البحث: ينقسم إلى

- 1- تقديم الصندوق الوطني للتقاعد؛
- 2- المشاكل المالية التي يعاني منها الصندوق الوطني للتقاعد؛
- 3- الآليات المعتمدة لإعادة التوازنات المالية لصندوق التقاعد الوطني،

أولاً: تقديم الصندوق الوطني للتقاعد

يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد أهم الصناديق التي تتميز بمكانة هامة في منظومة الضمان الاجتماعي، لهذا سنقوم فيما يلي بالتعريف بالتنظيم الهيكلي له وطرق تمويله:

1- القانون الأساسي لصندوق

الصندوق الوطني لتقاعد هو وكالة عمومية خدماتية ذات تسير خاص تخضع لقوانين المرسوم التنفيذي رقم 92/07 المؤرخ في 1992/01/04، يحدد في المادة الثانية لهذا القانون بأن الصندوق تمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تم إنشاء الصندوق في سبتمبر 1986، أما في جانفي 1987 بدأ العمل به بصفة فعلية وهي تسير الآن حوالي أكثر من 2 مليون ملف للتقاعد¹

2- مهام الصندوق الوطني للتقاعد:

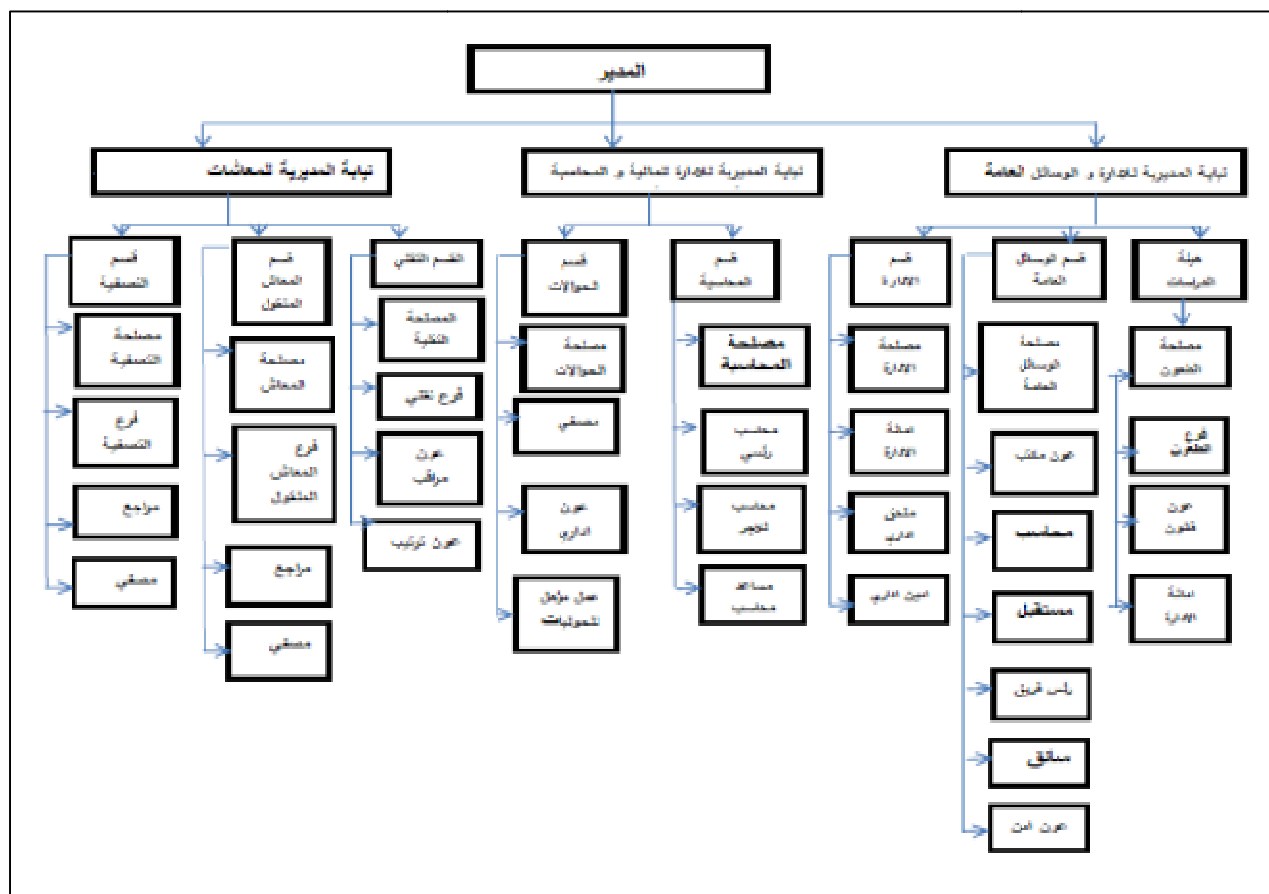
حددت مهام الصندوق بموجب المادة 9 من المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 4 يناير 1992 وهي كالآتي:

- تسير معاشات ومنح التقاعد وكذا معاشات ومنح ذوي الحقوق؛
- تسير المعاشات والمنح الممنوحة بسند التشريع ما قبل الفاتح من يناير 1984 إلى غاية انقضاء حقوق المستفيدين؛
- ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل التقاعد؛
- تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي؛
- ضمان إعلام المستفيدين وأرباب العمل؛
- تسير صندوق المساعدة والإغاثة تطبيقاً للمادة 52 من القانون 83-12 المؤرخ في 2 جويلية سنة 1983 المتعلق بالتقاعد²

شرع في تطبيق المرسوم من قانون رقم 83-12 المؤرخ في جويلية 1983 المشار إليه في إطار الإجراءات المتبعة، والقيام بنشاطات في شكل انجازات ذات طابع اجتماعي كالتى نصت عليها المادة 92 من القانون رقم 83-11 والمؤرخ في 2 جويلية سنة 1983 المتعلق بالضمان الاجتماعي ونصوصه التطبيقية؛

- المهام المتعلقة بالانتساب وعملية التحصيل مضمونة من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع المصالح المركزية للصندوق؛
- خلية استقبال المواطن، الاتصال والإصغاء الاجتماعي؛
- المساعدة الاجتماعية.

3- التنظيم الهيكلي لصندوق الوطني للتقاعد: من خلال الشكل الموالي، سنوضح الهيكل التنظيمي للصندوق:



المصدر: الاعداد بالاعتماد على الموقع الخاص بصندوق التقاعد الوطني

كل مصلحة في الصندوق الوطني للتقاعد لها مهمة خاصة بيهها وملزمة بأدائها على أحسن وجه وفيما يلي مهام ووظائف كل مصلحة³

أ- مهام نيابة مديريةية المعاشات

- وضع الإجراءات المتعلقة بجمع المعطيات الخاصة بالسمار المهني للمؤمنين الاجتماعيين؛
- السهر على مراقبة المعطيات والمعلومات وإدخالها في الإعلام الآلي؛
- تنظيم قاعدة المعطيات للحسابات الفردية للأجراء؛
- تحديد إجراءات الحفظ الخاصة بجميع وثائق الصندوق وفقا للتنظيم المعمول به.

ب- مهام نيابة مديريةية المالية والمحاسبة.

- إعداد الميزانية الخاصة بالصندوق ومتابعة تنفيذها؛
- تسير خزينة الصندوق؛
- السهر على التنفيذ الجيد للعمليات المالية؛
- الاتصال مع مصلحة الصندوق الوطني لتأمين الاجتماعي من أجل تحصيل الاشتراكات؛

ت- مهام نيابة مديرية الإدارة والوسائل العامة

- تسير المستخدمين في طار الأحكام التشريعية؛
- الاتصال مع الهياكل المعنية وإعداد خطة بخصوص تكوين المستخدمين من أجل تحسين مستوى وتجديد معلومات؛
- متابعة تسير الخدمات الاجتماعية للصندوق؛
- دراسة الاقتراحات فيما يخص الاستثمارات في الممتلكات العقارية المنقولة
- تسير الأرشفة؛
- تسير ومتابعة انجاز منشآت الصندوق.

4- مصادر تمويل الصندوق الوطني للتقاعد

يتم تمويل نفقات التقاعد عن طريق قسط من الاشتراكات، تقع على عاتق المستخدم والعامل الأجير في حالة النشاط، كما يلي:

- التقاعد العادي: 17.25% منها (10% على عاتق المستخدم، 6.75% على عاتق الأجير و 0.50% حصة صندوق الخدمات الاجتماعية³؛
- التقاعد المسبق 0.5% مقسمة مناصفة بين المستخدم والأجير.

في سنة 2006، قررت السلطة العمومية إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطيات التقاعد (FNRR)* بواسطة تدابير قانون المالية التكميلي عن طريق حساب تخصيص خاص يتولى هذا الصندوق مهمة تسيير الموارد المالية المسندة إليه من أجل تكوين احتياطيات موجهة للمساهمة في استمرار المنظومة الوطنية للتقاعد وديمومتها، يمول على أساس 2% من ناتج الجباية البترولية سنويا.

وتتكون موارده حسب المادة 30 من الأمر 04/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 من⁵:

- 2% من ناتج الجباية البترولية؛
- حصة من فائض في خزانة صناديق الضمان الاجتماعي؛
- حصة من عائدات تأجير وبيع الأملاك العقارية والمنقولة للصناديق المكلفة بضمان أداء التقاعد؛
- عائدات توظيف الأموال؛
- الهبات والوصايا؛
- كل الموارد الأخرى أو المساهمات أو الإعانات المحتملة؛

* FNRR: Fonds national des réserves des retraites

توظف هذه الموارد بصفة حصرية في سندات الدولة ويقرر استعمالها في مجلس الوزراء ويحدد عن طريق التقييم، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قررت رفع النسبة المذكورة أعلاه إلى 3% ابتداء من 2012 بموجب نص المادة 89 من قانون المالية 2012⁶.

ثانيا: المشاكل المالية التي يعاني منها الصندوق الوطني للتقاعد

من البديهيات أن تغطي إيرادات الصندوق المتكونة أصلا من اشتراكات المؤمنين (العمال الأجراء) لنفقات الصندوق المتكونة من منح ومعاشات التقاعد خلال نفس السنة.

1- ارتفاع نفقات الصندوق:

لم تتوقف نفقات الصندوق الوطني للتقاعد عن الارتفاع من سنة إلى أخرى، وهذا ما يشكل أحد العوامل الرئيسية لعجز النظام الوطني للتقاعد، ونهتم في هذا العنصر بدراسة حالة العجز حيث سجل الصندوق الوطني للتقاعد ولعدة سنوات عجزا كما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (02): تطور حجم إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد من (2010-2018)/مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	317550	360471	445663	683060	599899
النفقات	298750	350067	406601	572520	685661
الرصيد	+18800	+10404	+39062	+110540	-85762
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات	671639	668580	705861	870618	/
النفقات	795575	927540	1048990	1208596	/
الرصيد	-123935	-258960	-343129	-337978	/

المصدر: متاح على الموقع الإلكتروني لدوان الوطني للإحصائيات تم الاطلاع عليه في 18 ماي 2019:

www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن منظومة التقاعد شهدت عجز في السنوات الأخيرة وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تناقص عدد المشتركين في تمويل الصندوق وزيادة النفقات نتيجة لارتفاع عدد المتقاعدين باختلاف نوع التقاعد (تقاعد عادي، نسبي، دون شرط السن، مسبق) من جهة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم حجم البطالة من جهة أخرى، مع عدم التصريح بالأجراء في قطاع الخاص وتقديم التصريحات المزيفة إلى الضمان الاجتماعي من طرف أصحاب العمل فيما يخص الأجور؛

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة فقد قدر النشاط الغير الرسمي لسنة 2017 في الجزائر (التملص من دفع الضرائب والأعباء الاجتماعية) ما بين 30% و 40% من الناتج الداخلي الخام، أي حوالي 4.5 مليون

عامل لا يستفيد من الخدمات الاجتماعية، وهذا ما يقارب 53.1 من الفئة الناشطة، كما أن الكثير من العمال ولموظفين المحالين على التقاعد يلجؤون إلى النشاط غير الرسمي و يبدؤون حياة مهنية جديدة لا تنظمها التشريعات و القوانين، حيث تتراوح نسبتهم ما بين 30% و 35%⁷.

2- انخفاض عدد المشتركين واختلال العلاقة بين عدد المشتركين وعدد المتقاعدين

يتم تمويل منظومة التقاعد في الأنظمة القائمة على التوزيع من خلال اشتراكات الأجراء الحاليين لتسديد معاشات من أحيلاوا على التقاعد، فالعلاقة بين عدد المشتركين وعدد المتقاعدين في هذه المنظومة تكتسي أهمية بالغة والاختلال فيها ينعكس بصورة غير صحية على التوازنات المالية للمنظومة ككل.

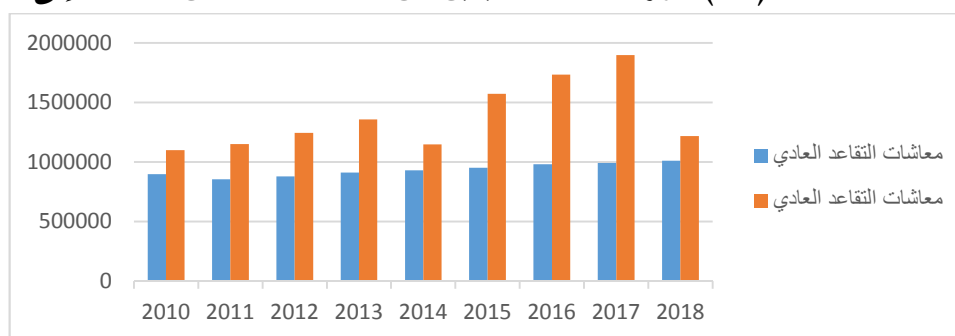
الجدول رقم(2):تطور عدد المستفيدين من معاش التقاعد على المستوى الوطني من (2010 - 2018)

السنوات	معاشات التقاعد العادي	معاش التقاعد المنقول
2010	1098185	897352
2011	1150585	853732
2012	1242520	877789
2013	1357912	910352
2014	1146787	930341
2015	1572991	952157
2016	1733972	980391
2017	1897287	991282
2018	1216997	1009126

المصدر: متاح على الموقع الإلكتروني لصندوق الوطني للتقاعد، تم الاطلاع عليه في 16ماي 2019،

www.cnr-dz.com

الشكل (02) تطور عدد المستفيدين من منحة التقاعد من 2010 إلى 2018



المصدر: أعد بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أنّ تطور عدد المستفيدين من معاش التقاعد العادي والتقاعد المنقول أنّه في تزايد مستمر من 2010 إلى 2017 بلغت أقصاها في سنة 2017 بـ 1897287 مستفيد من المعاش العادي و 991282 مستفيد من المعاش المنقول، كما شهدت تراجع طفيف لمستفيدين من معاشات التقاعد العادي في سنة 2018 بنسبة 35.85 % عن السنة السابقة⁸.

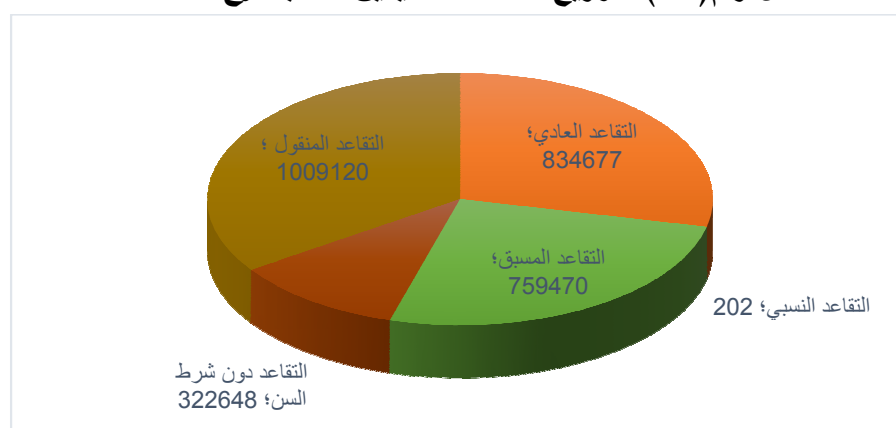
الجدول رقم (03): عدد المتقاعدين حسب نوع التقاعد المطبقة على المستوى الوطن

أنواع التقاعد	31/12/2018
التقاعد العادي	834677
التقاعد النسبي	202
التقاعد المسبق	759470
التقاعد دون شرط السن	322648
التقاعد المنقول	1009120

المصدر: متاح على الموقع الإلكتروني لصندوق الوطني للتقاعد، تم الاطلاع عليه في 16 ماي 2019،

www.cnr-dz.com

الشكل رقم (03): توزيع عدد المستفيدين حسب نوع التقاعد



المصدر : تم إعداده بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل الذي يمثل إحصائيات عامة لبعض أنواع التقاعد المطبق في الجزائر أن أكبر نسبة هي نسبة التقاعد المنقول بنسبة 34% من إجمالي المستفيدين من التقاعد تليها نسبة التقاعد العادي 29%، أما نسبة التقاعد دون شرط السن فكانت في نهاية سنة 2018 تقدر بنسبة 26%، أما نسبة التقاعد النسبي فتكاد معدومة وهذا بسبب تطبيق لقانون إلغاء التقاعد النسبي.

جدول (4) يمثل عدد المستفيدين من معاش التقاعد من الخارج (فرنسا-تونس- بلجيكا)

اجمالي المنح المدفوعة في الخارج	فرنسا	بلجيكا	تونس	دول أخرى
6977	6563	166	166	25

المصدر: متاح على الموقع الإلكتروني لصندوق الوطني للتقاعد، تم الاطلاع عليه في 16 ماي 2019،

www.cnr-dz.com

إن عدد المستفيدين من المعاش التقاعد المدفوع من الخارج، حيث نلاحظ أن فرنسا و تونس و بلجيكا تمثل على الترتيب أكبر الدول التي تحتوي على أكبر عدد من المستفيدين من معاش التقاعد المحول إلى الجزائر.

3- المشاكل التي يعاني منها الصندوق الوطني للتقاعد :وهي:

- نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر محدد المنافع وليس محدد الاشتراكات، إذ أنه لا يتم ربط المنافع بالاشتراكات في الضمان الاجتماعي الجزائري، ليس جميع المنتسبين مساهمين، هذا يعني أنه ليس جميع المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي هم مساهمون بالاشتراكات، كالطلبة مثلا فهم يحصلون على منح دراسية خاضعة لاقتطاعات الضمان الاجتماعي ضئيلة جدا، كذلك الأطفال المكفولين وأحيانا المنافع التي يستفيدون منها تفوق اشتراكات؛

- القطاع الموازي يقف عائقا في وجه التخصيص الأمثل لمساعدات ومنح الحماية الاجتماعية المخصصة للشيخوخة، لأن هناك من لديهم دخل غير مصرح به ويستفيدون من التحويلات الاجتماعية، وهذا ما قد يزيد في اتساع فجوة الفقر ولا عدالة في توزيع المداخل⁹؛

- انهيار أسعار البترول يعتبر عائقا في وجه النفقات الحماية الاجتماعية خاصة وأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وغير منتج ولا يتوفر على بديل تنموي لخلق الثروة والدخل القومي.

- سوق العمل الجزائري لا يتمتع بالمرونة مما يؤدي إلى تراجع اشتراكات المؤمنين اجتماعيا ووقوفه عائقا في وجه تمويل صناديق الضمان الاجتماعي.

- جهاز الحماية الاجتماعية الجزائري لا يتمتع بالنجاعة والفعالية اللازمة لخلق الرفاهية والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

- الأجور في ارتفاع مستمر مما يعني أن معاشات التقاعد ستكون مرتفعة هي الأخرى.

ثالثا: الآليات المعتمدة لإعادة التوازنات المالية للصندوق التقاعد الوطني:

تعرف المنظومة الوطنية للتقاعد منذ سنوات صعوبات مالية ناجمة عن عدة عوامل موضوعية وأخرى هيكلية، على غرار النمو الضئيل لمداخيل الاشتراكات، لا سيما خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018، والتزايد المستمر للنفقات بنسبة نمو سنوي بلغ 18 بالمائة ما بين 2010 و2018¹¹ وذلك بسبب إعادة التثمين السنوي لامتيازات التقاعد الذي أدى إلى ارتفاع معدل المعاشات بنسبة 80 بالمائة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018، فضلا عن رفع الأجور ابتداء من سنة 2012، إلى جانب الارتفاع الكبير للمحاليين على التقاعد قبل السن القانونية، هذا ما جعل السلطات الوصية تتخذ جملة من الإجراءات من أجل المحافظة على توازنه وتسديد نفقاتها.

1- إصلاحات الجديدة التي مست منظومة التقاعد 2017 (صدور القانون رقم 16-15)

أثار مشروع قانون التقاعد الجديد جدلا كبيرا على المستوى السياسي و النقابي بسبب إلغاء التقاعد النسبي ودون شرط السن، ولم تفلح مطالب التكتلات النقابية بتجميده أو إلغائه أو إعادة النظر فيه باعتباره - في نظرها- تنازلا عن المكتسبات الاجتماعية ومجحفا في حق العمال، حيث تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان بغرفتيه وتوقيع رئيس الجمهورية على قرار صدوره في الجريدة الرسمية لسنة 2016، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2017¹⁰.

أ- **دوافع التعديل:** جاء في عرض أسباب تعديل قانون التقاعد بأنه تم وضع الجهاز الخاص بالتقاعد النسبي ودون شرط السن في سياق برنامج التعديل الهيكلي، من أجل التكفل بعمليات تسريح العمال التي تلت غلق عدة مؤسسات وطنية.

وبالرغم من تجاوز هذه الفترة، استمر النظام الوطني للتقاعد من تسجيل عدد معتبر لطلبات الاستفادة الإدارية من التقاعد قبل سن 60 سنة، على أساس الجهاز الصادر في سنة 1997، مما أدى إلى الإضرار بالتوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد.

وحسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي فإنه خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2016 ونتيجة لتطبيق أحكام الأمر 13/97 (المحدث للتقاعد المسبق والنسبي)، استفاد حوالي 890000 متقاعد من تقاعد قبل بلوغ سن العادي والمحدد بـ 60 سنة أي بنسبة 52% من العدد الكلي لمعاشات التقاعد المباشر الممنوحة من قبل النظام الوطني للتقاعد بتكلفة مالية سنوية تفوق 405 مليار دينار جزائري. ومن جانب المؤسسة العمومية، فقد أصبحت تسجل كل سنة تسريبات لمواردها البشرية، لاسيما منها ذات التأهيل العالي والموزع على مختلف المؤسسات، وهي في عز العطاء وتقديم المزيد من الإضافات.

ب- التعديلات التي جاء بها القانون:

وهي جميع الإصلاحات التي مست نظام التقاعد الوطني بموجب القانون رقم 16-15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 والمتعلق بالتقاعد والذي يعدل ويتم القانون رقم 83-12 الصادر في الجريدة الرسمية لسنة 2016.

يمكن تلخيص العناصر الرئيسية لهذا القانون على النحو التالي:

- ينص هذا القانون في مادته الثانية التي تعدل وتتم أحكام المادة 6 من القانون رقم 83-12 أنه "تتوقف وجبا استفادة العامل(ة) من معاش التقاعد على استيفاء الشرطين التاليين، بلوغ سن ستين(60) على الأقل غير أنه يمكن إحالة المرأة العاملة على التقاعد بطلب منها ابتداء من السن الخامسة والخمسين(55) سنة كاملة، قضاء مدة خمس عشرة(15) سنة على الأقل في العمل".
- حق العمال في مواصلة نشاطهم إراديا بعد السن الأدنى للتقاعد(60) سنة في حدود خمس سنوات، لا يمكن للهيئة المستخدمة خلالها إحالته على التقاعد، أي اعتماد سنوات عمل إضافية، وبالتالي رفع مبلغ معاشهم؛
- إلغاء التقاعد النسبي ودون شرط السن المؤسسين بموجب المادة 02 من الأمر رقم 97-13 المؤرخ في 31 ماي 1997؛

- استفاد العمال الذين يشغلون مناصب جد شاقة من التقاعد قبل سن الستين بعد قضاء فترة دنيا؛
- إمكانية استفادة العمال الذين يمارسون وظائف ذات التأهيل العالي والمهن ذات التأهيل النادر، بطلب منهم من تمديد سن تقاعدهم.

2- المعايير المقترحة من المجلس الوطني لاقتصادي والاجتماعي لمواجهة الصعوبات المالية لـ CNR

هناك بعض المعايير التي اقترحتها الـ CNES من أجل مواجهة الصعوبات المالية لـ CNR، فقد مر الصندوق الوطني للتقاعد مؤخرا بوضعية مالية جد صعبة، ومن أجل تبسيط هذا الخلل الوظيفي تم اقتراح معايير من أجل إيجاد حلول ملائمة قابلة للتطبيق على المدى القصير و بالإضافة الى ما جاءت به الإصلاحات القانونية السابقة الذكر نذكر مايلي:

- تنظيم القطاع الغير رسمي فيما يخص الحماية الاجتماعية بحيث أن قانون المالية التكميلي 2015 (LFC2015)، قد أسس عقوبات صارمة ضد أرباب العمل الذين لا يصرحون بعمالهم لدى مصالح CNAS، هذا المعيار يسمح بالدرجة الأولى بحماية العامل وجعله يصل إلى الحقوق الاجتماعية¹².
- القيام بترشيد نفقات الصندوق، والاستعمال العقلاني للموارد البشرية والمادية المتوفرة، مع وضع آليات جديدة من أجل دعم نظام المراقبة الداخلية للتسيير الإداري، المالي والمحاسبي، مع تفعيل آليات الرقابة في التسيير الإداري والمحاسبي؛
- الحرص على تحقيق الصرامة في التسيير، وتعزيز إدراج المعلوماتية والمعالجة الآلية للملفات وتحسين وعصرنة منظومة الإعلام الآلي وذلك بتطوير الفضاء الرقمي الخاص بالتقاعد، وتطوير الخدمات

- عن بعد وإمكانية الاستعانة بمختلف التجارب والخبرات والكفاءات العلمية لبلوغ الأهداف المرجوة، وحرصه على ضرورة تحسين الخدمة العمومية وتبسيط الإجراءات وترقية الاستقبال والإصغاء لانشغالات المتقاعدين.
- محاولة القضاء على البطالة ورفع نسبة التوظيف بشتى الطرق من أجل خلق موارد مالية للصندوق
- ضرورة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية وهذا من خلال رسم سياسة استثمارية فعالة بأموال التأمينات الاجتماعية بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة اقتصادية واجتماعية¹³.

❖ الخاتمة

لقد مر نظام التقاعد في الجزائري بمراحل مختلفة واكبت تطور المجتمع في مختلف مناحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذا التطور حتم على صانع السياسة العامة أن يواكبه من خلال اعتماده مختلف السياسات مترجمة في جملة من الإجراءات والتدابير والقوانين التي تؤطر نظام التقاعد، ومن خلال هذه الدراسة قمنا بإعطاء نظرة شاملة حول صندوق الوطني للتقاعد من خلال إبراز دوره و أهم الإصلاحات الحديثة التي مسته، كما بينت الدراسة المشاكل التي يعاني منها صندوق التقاعد الوطني .

🚩 النتائج

- ✓ عجز الصندوق الوطني للتقاعد على المحافظة على التوازن المالي مثلما بينته التحاليل ودراسة الوضعية المالية؛
- ✓ إنّ نظام الوطني للتقاعد يشكّي من النقص الفدح في تحصيل اشتراكات العمال، لأن هناك شح نسبة كبيرة من المؤسسات الخاصة في تمويله بعدم التصريح بالحجم الحقيقي للعمال الناشطين فيها؛
- ✓ كلف نظام التقاعد المسبق والتقاعد دون شرط السن الصندوق الوطني للتقاعد أعباء كبيرة

🚩 الاقتراحات:

- ✓ مراجعة بعض أحكام قانون التقاعد وجعلها تتماشى وتتسجم مع الواقع العملي والمتغيرات الحالية، وتكييفها ومتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة؛
- ✓ تكيف نظام التقاعد بإيجاد ميكانيزمات وآليات لتسييره و تنظيم عقلاني لأدائه دون المساس بالتوازنات المالية لصناديق التقاعد ولا بحقوق المتقاعدين؛
- ✓ إنشاء نظام مراقبة على القطاعين العام والخاص من أجل التصريح الحقيقي بالعمال، وكذلك بمبلغ الأجر لضمان المداخيل المالية للصندوق الوطني للتقاعد؛
- ✓ تفعيل مبدأ المصادر الإضافية لتمويل نفقات التقاعد التي من شأنها أن تعزز المصدر الحالي والمتمثل في الاشتراكات، وضرورة إيجاد صيغ جديدة تمويل الصندوق الوطني للتقاعد، وجعله يمول نفسه تلقائيا

❖ المراجع:

- ¹ ZERROUKI Kamel, 4-7 mai 2008 , « **réforme du système de retraite entre ajustement paramétrique et constitution de fonds de réserve, intérêt du système des comptes notionnels -NDC-** »; colloque, Boston, Massachussetts, **p182**
- ² القانون رقم 12-83، المؤرخ في 2 جويلية 1983، المتعلق بالتقاعد، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 5 جويلية 1983؛
- ³ الصندوق الوطني للتقاعد متاح على الموقع (تم الاطلاع عليه في ماي 2019) www.cnr-dz.com ؛
- ⁴ المادة 30 من الأمر 04-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006، ص: 09؛
- ⁵ المرسوم التنفيذي رقم 339-06 المؤرخ في 25 سبتمبر 2006، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 94-187 المؤرخ في 6 جويلية 1994، "الذي يحدد توزيع نسبة الضمان الاجتماعي"، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة في 27 سبتمبر 2006،
- ⁶ المادة في 28 ديسمبر 89 من القانون رقم 11-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، "المتضمن قانون المالية لسنة 2012"، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2011، ص: 30؛
- ⁷ الصندوق الوطني للإحصاء متاح على الخط (19 ماي 2019) www.ons.dz
- ⁸ الصندوق الوطني للتقاعد، نفس المرجع السابق
- ⁹ أقاسم نوال، "إصلاح نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصادية لحالية"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012، ص: 03، ص: 32؛
- ¹⁰ القانون رقم 15-16، يعدل و يتم القانون رقم 12-83، المؤرخ في 31 ديسمبر 2016، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2016؛
- ¹¹ الصندوق الوطني لإحصاء، نفس المرجع السابق.
- ¹² مراد بودية سكيينة، بوشعور رضية، **نمذجة الصندوق الوطني للتقاعد CNR وتقييم فعالية إصلاحات قانون 2015** ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13 ، العدد 26 ، 2018، ص: 03؛
- ¹³ سماوي علي، مزبور إبراهيم، تحليل المتغيرات المتحركة في إيرادات ونفقات مؤسسات الضمان الاجتماعي في الجزائر-حالة الصندوق الوطني للتقاعد-، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد 02 ، 2015، ص: 134،